

GC(67)/RES/12
أيلول/سبتمبر 2023

المؤتمر العام

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية السابعة والستون

البند 18 من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(67)/24)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

قرار اعتُمد في 29 أيلول/سبتمبر 2023 خلال الجلسة العامة الحادية عشرة

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالتقارير السابقة التي قدّمها المدير العام للوكالة بعنوان تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومؤتمرها العام،

(ب) وإذ يذكّر مع عميق القلق بالخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي دفعت بمجلس المحافظين في عام 1993 إلى أن يستنتج بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير ممثلة لاتفاق الضمانات المعقود معها، وإلى أن يبلغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

(ج) وإذ يذكّر كذلك مع بالغ القلق بالتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2006 وفي 25 أيار/مايو 2009 وفي 12 شباط/فبراير 2013 وفي 6 كانون الثاني/يناير 2016 وفي 9 أيلول/سبتمبر 2016 وفي 3 أيلول/سبتمبر 2017، في انتهاك وتجاهل سافر لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (1718) (2006) و(1874) (2009) و(2087) (2013) و(2094) (2013) و(2270) (2016) و(2321) (2016) و(2356) (2017) و(2371) (2017)،

(د) وإذ يؤكد من جديد متطلبات قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بأنّ على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخلّى فوراً عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن توقف فوراً جميع الأنشطة المتصلة بذلك،

(هـ) وإذ يذُكر أيضاً بمؤتمرات القمة بين الكوريتين، ومؤتمرات القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومؤتمرات القمة بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومؤتمر القمة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عامي 2018 و2019، وإذ يسلط الضوء على الحاجة إلى أن تفي الأطراف المعنية بالتزاماتها، بما في ذلك التزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل،

(و) وإذ يدرك أنّ خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من شأنه أن يسهم إيجابياً في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي،

(ز) وإذ يؤكد من جديد معارضة المجتمع الدولي الحازمة لحيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسلحة نووية،

(ح) وإذ يلاحظ بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في نيسان/أبريل 2018 بشأن الوقف الاختياري للتجارب النووية، وإذ يلاحظ تقرير المدير العام بالإنابة الذي يشير فيه إلى إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 1 كانون الثاني/يناير 2019 أنّها "لن تقوم بتصنيع ولا اختبار أسلحة نووية بعد اليوم ولن تستخدمها ولن تقوم بنشرها...".

(ط) وإذ يعرب عن بالغ القلق لأنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت في 3 أيلول/سبتمبر 2017 تجربتها النووية السادسة، وإذ دعت أنّها "قنبلة هيدروجينية للفدائف التسيارية العابرة للقارات"، ومع إعلان المكتب السياسي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في 19 كانون الثاني/يناير 2022 والمتضمن تعليمات مفادها "استئناف جميع الأنشطة المتعلقة مؤقتاً"، وإذ يلاحظ أيضاً تقارير المدير العام التي يشير فيها إلى بيانات أدلت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك الإعلان المؤرخ كانون الأول/ديسمبر 2022 الذي سلط الضوء على أهمية وجود "إنتاج ضخم من الأسلحة النووية التكتيكية" ودعى إلى "زيادة هائلة في الترسانة النووية للبلد"، وكذلك الإعلان المؤرخ آذار/مارس 2023 الذي دعى إلى "مواصلة إنتاج أسلحة نووية قوية"،

(ي) وإذ يشير مع القلق إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 9 أيلول/سبتمبر 2022 بسنّ قانون محدّث بشأن السياسة النووية يحدّد شروط استخدام الأسلحة النووية، وإذ يشير كذلك إلى أنّ أيّ جهد تبذله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إضفاء الشرعية على حيازتها للأسلحة النووية لن يحظى أبداً بالاعتراف في إطار معاهدة عدم الانتشار،

(ك) وإذ يسلّم بأهمية المحادثات السادسة، ولا سيما جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الستة في البيان المشترك المؤرخ 19 أيلول/سبتمبر 2005، وفي 13 شباط/فبراير و3 تشرين الأول/أكتوبر 2007، بما في ذلك الالتزام بنزع السلاح النووي،

(ل) وإذ يذُكر بالدور الهام الذي أدته الوكالة في رصد الأنشطة الجارية في مرفق يونغبيون النووي والتحقّق منها، بما في ذلك رصدها والتحقّق منها على النحو الذي اتّفق عليه في المحادثات السادسة، ووفقاً للولاية المسندة إليها،

(م) وإذ يلاحظ مع عميق القلق قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف كلِّ تعاون مع الوكالة، ومطالبتها في 14 نيسان/أبريل 2009 بأن يغادر مفتشو الوكالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يسحبوا من مرافقها كلَّ معدات الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة،

(ن) وإذ يلاحظ بقلق متزايد المستوى المتزايد من الأنشطة الجارية في بعض المرافق النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حسبما أشار إليه المدير العام في تقريره، بما في ذلك المؤشرات المقلقة للغاية التي تتسق مع تشغيل المفاعل الذي تبلغ قدرته 5 ميغاواط (كهربائي) ومرافق أخرى، وإجراء عمليات تشغيلية والتوسُّع في مرفق الإثراء بالطرد المركزي المبلغ عنه في يونغيون، وتنفيذ أنشطة في مجمع كانغسون، وإعادة فتح موقع بونغغي-ري المعني بإجراء التجارب النووية ومواصلة الأنشطة فيه، وإذ يشاطر الأمين العام تقييماته التي مفادها أنَّ الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تمثِّل شأغلاً خطيراً، وأنَّ استمرار البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكِّل انتهاكاً واضحاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهو أمرٌ يدعو إلى الأسف العميق،

(س) وإذ يلاحظ أنَّ الوكالة لا تزال غير قادرة على الاضطلاع بأنشطة التحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإذ يلاحظ أنَّ معلومات الوكالة عن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي هي معلومات محدودة،

(ع) وإذ يكرِّر تأكيد دعمه لما تبذله الوكالة من جهود من أجل تعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي في رصد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي والتحقُّق منه، وفقاً لولايتها، وإذ يشدِّد على أهمية اكتساب فهم كامل لجميع جوانب هذا البرنامج من خلال جمع وتقييم المعلومات ذات الصلة بالضمانات، وإذ يرحِّب في هذا الصدد بما تبذله الأمانة من جهود مكثفة متواصلة من أجل رصد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي، وإذ يرحِّب بما أفاد به المدير العام في تقريره من أنَّه بمجرد التوصل إلى اتفاق سياسي فيما بين البلدان المعنية، فإنَّ الوكالة على استعداد للعودة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت المناسب، إن طلبت منها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ذلك ورهنأ بموافقة مجلس المحافظين،

(ف) وإذ نَظُر في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(67)/20،

1- يدين مجدداً بأشدِّ العبارات التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك وتجاهل سافر للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

2- ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتنع عن إجراء أي تجربة نووية أخرى، عملاً بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

3- ويندِّد بشدَّة بجميع الأنشطة النووية الجارية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما هو مبين في تقرير المدير العام، ويحثُّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف جميع هذه الأنشطة، وأيِّ جهود لإعادة تعديل مرافقها النووية أو توسيعها، بهدف إنتاج مواد انشطارية، بما في ذلك أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة؛

- 4- ويؤيد بما اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إجراءات لوقف كلِّ تعاون مع الوكالة، ويؤيد بقوة الإجراءات التي اتخذها مجلس المحافظين، ويشيد بما يبذل المدير العام والأمانة من جهود غير منحازة بهدف تطبيق الضمانات الشاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛
- 5- ويؤيد مجدداً أهمية السلم والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا قاطبة؛ وتحقيقاً لهذا الغرض، يشيد على أهمية تهيئة ظروف مواتية للوصول إلى حل دبلوماسي وسلمي لدعم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل؛
- 6- ويؤيد من جديد أهمية المحادثات السداسية الأطراف والاتفاقات التي تم التوصل إليها والتنفيذ الكامل للبيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في 19 أيلول/سبتمبر 2005 الذي يرمي إلى تحقيق تقدم ملموس صوب إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها؛
- 7- ويشيد على أهمية العمل من أجل تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ويدعم الجهود الرامية إلى إقامة الاتصالات الدبلوماسية وبناء الثقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأطراف ذات الصلة على العودة إلى الحوار، كما يحثُّ الأطراف المعنية على تنفيذ التزاماتها السابقة تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالعمل من أجل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل؛
- 8- ويحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1718 (2006) و1874 (2009) و2087 (2013) و2094 (2013) و2270 (2016) و2321 (2016) و2356 (2017) و2371 (2017) و2375 (2017) و2397 (2017) وسائر القرارات ذات الصلة، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو التخلي عن جميع أسلحتها النووية والبرامج النووية القائمة بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، والإيقاف الفوري لجميع الأنشطة المتصلة بذلك؛
- 9- ويشيد على أهمية أن تتخذ جميع الدول الأعضاء التزاماتها تنفيذاً تاماً وشاملاً وفورياً عملاً بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك، في جملة أمور، تأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه سيبقي إجراءات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قيد الاستعراض المستمر وأنه على استعداد لتعزيز أو تعديل أو تعليق أو رفع التدابير بحسب الحاجة في ضوء امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفي هذا الصدد، يعرب عن تصميمه على اتخاذ المزيد من التدابير المهمة في حال إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجربة نووية أو إطلاقها صواريخ نووية أخرى؛
- 10- ويؤيد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن أن يكون لها مركز دولة حائزة للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ورد في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1718 (2006) و1874 (2009)، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام 2010؛

- 11- ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تمتثل امتثالاً تاماً لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتعاون فوراً مع الوكالة على التنفيذ الكامل والفعال ل ضمانات الوكالة الشاملة، بما في ذلك جميع أنشطة الضمانات الضرورية المنصوص عليها في اتفاق الضمانات، الذي لم تتمكن الوكالة من تنفيذه منذ عام 1994، وأن تسوي أي مسائل عالقة قد تكون نشأت بسبب طول غياب تطبيق ضمانات الوكالة وعدم تمكن الوكالة من المعاينة منذ نيسان/أبريل 2009؛
- 12- ويدعم بشدة مواصلة الأمانة تعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي، في إطار حل سياسي تتوصل إليه البلدان المعنية ورهنأ بتكليفها بولاية في هذا الشأن من مجلس المحافظين، في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشجّع المدير العام على مواصلة تزويد المجلس بالمعلومات ذات الصلة بشأن الترتيبات الجديدة المتخذة في هذا الصدد؛
- 13- ويدعم ويشجّع جهود المجتمع الدولي ومبادراته السلمية والدبلوماسية في جميع المحافل المتاحة والمناسبة، بما في ذلك التدابير الرامية لبناء الثقة من أجل التخفيف من حدة التوتر وتحقيق السلام والأمن المستدامين في شبه الجزيرة الكورية؛
- 14- ويطلب إلى الأمانة أن تواصل إتاحة هذا القرار لجميع الأطراف المهمة؛
- 15- ويقرّر أن يُبقي هذه المسألة قيد النظر، وأن يُدرج في جدول أعمال دورته العادية الثامنة والسنتين (2024) بنداً عنوانه "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".